

سرّي للغاية

الموضوع: إستضافة بيانات اللبنانيين على خادم أجنبي بشكل مشبوه عبر منصة Impact

في العام ٢٠٢٠ تم إنشاء منصة Impact وجاء في تعريفها بأنها المنصة الحكومية الإلكترونية الأولى في لبنان وهي عبارة عن نظام لإدارة المعلومات وفي التسلسل الإداري فإن هذه المنصة تتبع للتفتيش المركزي برئاسة القاضي جورج عطية التابع لرئاسة مجلس الوزراء.

بعد متابعة نشاطات هذه المنصة تبين بأنها تقوم بإنشاء صفحات إلكترونية للعديد من الإدارات العامة ومنها المديرية العامة للأمن الداخلي ،الصليب الأحمر اللبناني ،وزارة الشؤون الاجتماعية (الأشخاص الأكثر فقراً في لبنان)، المتضررين من إنفجار مرفأ بيروت، المصابين بفيروس كورونا وتوزيعهم حسب المناطق، البلديات والمخاتير ولعل أهتم ما هو تابع لوزارة الصحة الخاص بلقاح الكورونا وما هو تابع لجنة إدارة الكوارث الخاص بمنع أذونات التنقل خلال فترة الإغلاق.

وكذلك توسيع نشاط هذه المنصة مؤخراً ليشمل قطاعات حكومية ورسمية إضافية ويسعى القائمون عليها لجعلها بدلاً عن الحكومة الإلكترونية E-Government بإستضافة كافة البيانات الرقمية في الإدارات والمؤسسات الرسمية.

بعد المتابعة التقنية للموقعين Covax.moph.gov.lb و Covid.pcm.gov.lb تبين أن هذين الموقعين تم إستضافتهما (hosting) على خادم في ألمانيا وبالتالي فإن كافة البيانات التي يتم تعبئتها عبر هذه الصفحات، يتم تخزينها على الخادم المذكور وكذلك تبين أن كافة بيانات هذه المنصة يتم إستضافتها على خوادم إفتراضية في ألمانيا ودول أخرى.

ومن ناحية أخرى تبين أن من يقوم بتمويل هذه النشاطات هي منظمات غير حكومية (منظمة Siren المملوكة من الحكومة البريطانية)، ويتشجع العديد من الإدارات على الإشتراك بهذه المنصة لأنها مجانية. صدر قرار عن رئاسة مجلس الوزراء قضى بإنشاء لجنة برئاسة وزير الاتصالات وعضوية رؤساء الفروع الفنية في الأجهزة الأمنية بهدف دراسة موضوع المنصة من الناحية التقنية والأمنية ووضع ضوابط لعملها، ولم يصدر عن هذه اللجنة تقرير نهائي حتى هذا التاريخ.

المخاطر الناجمة عن المنصة:

- 1- استضافة المنصة على خوادم أجنبية أي أنَّ كافة بيانات اللبنانيين وبيانات الإدارات التي اشتركت في هذه المنصة أصبحت على خوادم خارج لبنان ومن غير المعروف من له حق الولوج والتحكم بتلك الخوادم وسحب البيانات منها.
- 2- تمويل المشروع من قبل بريطانيا عبر منظمة Siren الغير حكومية وسيطرة هذه المنظمة على كافة تفاصيل المشروع من إدارة البيانات وإنشاء الصفحات والإشراف عليها وصيانتها وبالتالي فإنَّ كافة هذه البيانات تحت سيطرة المنظمة المذكورة.
- 3- عدم وجود ضمانات تقنية وأمنية تؤكد عدم إخراق تلك البيانات من قبل جهات معادية تمكنتها من سحب كافة تلك البيانات إنْ كان عبر قرصتها وسرقة نسخة عنها أو عبر تعديلها والعبث بها.
- 4- الإشراف التقني من قبل موظفي منظمة Siren على المنصة المذكورة وعدم قدرة موظفي التفتيش المركزي على مجاراة تقييماتها بقى السيطرة للمنظمة المذكورة على كافة تفاصيل المشروع.
- 5- إدارياً وباعتبار أنَّ التفتيش المركزي سلطة رقابية وليس تفديدية فإنَّ عملها بجمع بيانات اللبنانيين وإنشاء منصات بدائلة عن الحكومة الإلكترونية يعبر مخالفًا للقوانين ويمكن أن يحسم هذا الموضوع القانوني هيئة التشريع والاستشارات.

٢٠٢١/٠٦/٠٣
بيروت في